الشمول المالي ودوره في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر

خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)

بحث مُستَل من رسالة دكتوراه في الاقتصاد

إعداد

أ.محمد محمد عبد المجيد

باحث دكتوراه في الاقتصاد

كلية التجارة، جامعة بنها

dmmmmmm97@gmail.com

د. حسني حسن مهران

أستاذ الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة بنها

د. محمد سعيد بسيوني

أستاذ الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة بنها

د. محمد إبراهيم عواد

مدرس الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة بنها

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع – العدد الثاني – الجزء الرابع – يوليو ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

عبد المجيد، محمد محمد؛ **مهران**، حسني حسن؛ **بسيوني**، محمد سعيد؛ **عواد**، محمد إبراهيم (٢٠٢٣). الشمول المالي ودوره في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصرخلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠). **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(٢)،١-٦٥-٩١.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

الشمول المالي ودوره في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)

أ.محمد عبد المجيد ؛ د. حسني مهران؛ د. محمد بسيوني؛ د. محمد عواد

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل الدور الذي يمارسه الشمول المالي- عبر قنواته وآلياته- على تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠). واستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي (Descriptive analysis) عند رصد ومتابعة تطورات الشمول المالي، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وتحليل العلاقة بينهما في الاقتصاد المصري خلال الفترة المذكورة. وقد تبين أن السلطات المصرية (البنك الامركزي المصري) قد قامت بإطلاق عدة مبادرات لتعزيز الشمول المالى وتفعيل دوره، منها: التوسع فى شبكات أجهزة الصرَّاف الآلى، واعتماد أنظمة متطورة للدفع والتحويل (التعامل المصرفي عبر الهاتف المحمول)، والإيعاز إلى البنوك بوقف إصدار كروت الشحن التقليدية للحد من التعامل النقدي، مما أدى إلى تحسن مؤشرات الشمول المالي، خاصة في الفترة من (٢٠١١ – ٢٠٢٠). وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الشمول المالي، ممثلا في قناة التكنولوجيا المالية (اشتراكات الهواتف المحمولة لكل ١٠٠ شخص)، وآلية الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (%من الناتج المحلي الجمالي)، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، علاقة عكسية. وأن الشمول المالي قد ساهم في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في نهاية فترة الدراسة. حث ساهمت التكنولوجيا المالية في الحد من التعامل النقدي الذي يعتمد عليه الاقتصاد غير الرسمي، كما ساهم الائتمان المحلي – الذي تم ربطه بترخيص النشاط كشرط للحصول على الائتمان- في الحد من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

الإطار العام للدراسة

١- مقدمة:

يعد عدم الوصول إلى التمويل من أكبر العوائق التشغيلية التي تواجه المشروعات الصغيرة. كما أن الغالبية العظمى من هذه المشروعات تمول عملياتها اليومية من خلال مصادر غير رسمية (الصناديق الداخلية، المقرضون من العائلة والأصدقاء). وتشير الأدلة إلى أن البلدان التي لديها نسبة كبيرة من الاستبعاد المالي الرسمي تُظهر زيادة مضطردة في نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي، بسبب ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة بها (Aker, et al., 2013, P 11).

ويساعد الشمول الملي على خفض معدلات الجرائم المالية، ففي منتصف التسعينات وزعت الولايات المتحدة المنافع الاجتماعية من خلال بطاقات إلكترونية بدلاً من الشيكات، مما أدى إلى انخفاض معدل الجريمة المالية بنحو ١٠٪. وفي الأرجنتين، عندما كان يتم الدفع نقدًا أفاد ٤٪ من المستلمين بأنهم دفعوا رشاً لتسجيلهم في برامج مكافحة الفقر، بينما انخفض هذا العدد إلى ٠,٠٣٪ عندما سُدِدت المدفوعات رقمياً.(Wright, et al.,2014, PP 27-29).

مشكلة الدراسة:

أطلقت مصر عدة مبادرات لتعزيز الشمول المالى منها: تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة، وتنشيط قطاع التمويل العقاري لمحدودي الدخل، وتدشين نظام التسوية اللحظية **RTGS** وقاعدة بيانات الإستعلام الإئتمانى، والتوسع فى نشر أجهزة الصرَّاف الآلى (البنك المركزي المصري،٢٠١٤، ص ص ٧٥-٨٥). ورغم هذه الجهود إلا أن الشمول المالي في مصر ما زال منخفضاً، حيث تشير المؤشرات إلى أن نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية للذكور٨٪ وللإناث ٥٪ والفقراء ٤٪، وفي المقابل بلغت نسبة التمويل غير الرسمي للذكور٤٠٪ وللإناث ٣٦٪، وللفقراء الأغنياء في المناطق الريفية ٣٨٪و٣٣٪ (W. Bank, 2017,P6).

أما حجم الاقتصاد غير الرسمي (% من لناتج المحلي الإجمالي) فقد ارتفع من ٢١,٤٪ إلى ٢٥,٤٪ في الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٥). ثم تراجع إلى ١٩٪ عام ٢٠٢٠. وتركزت أنشطته في العقارات التي بنيت على أراضٍ زراعية دون ترخيص (معهد التخطيط القومي٢٠١٧، ص ٣٤).

وبناءً على ما سبق فإن الحاجة تدعو إلى تعزيز الشمول المالي كآلية لتقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي، ومن ثم تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تحليل دور الشمول المالي على تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر؟،

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي السؤالان التاليان:

١- كيف تناولت الأدبيات الاقتصادية العلاقة بين الشمول المالي، والاقتصاد غير الرسمي، انطلاقاً من تحديد المفهوم، ومؤشرات قياس كل منهما ؟

٢- ما هو الوضع الراهن لكل من الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في مصر ؟

٣- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال التوجه نحو الشمول المالي كآلية تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي.

٤- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحليل دور الشمول الماليفي تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي. وينبثق عن الهدف الرئيس، الأهداف الفرعية التالية :

تحديد مفهوم كلا من: الشمول المالي، والاقتصاد غير الرسمي، وعرض مؤشرات قياس كل منهما، وكيف تناولت الأدبيات الاقتصادية العلاقة بينهما. تحليل دور الشمول المالي في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠).

٥- فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة الحالية على فرضية أساسية مفادها وجود علاقة معنوية إيجابية بين الشمول المالي ممثلاً في (التكنولوجيا المالية والتمويل)، والاقتصاد غير الرسمي، في الاقتصاد المصري.

٦- منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي عند تناول مفهوم كل من: الشمول المالي، والاقتصاد غير الرسم، وتحليل العلاقة بينهما في الادبيات الاقتصادية. كما يعتمد البحث على منهج التحليل الوصفي (Descriptive analysis) عند رصد ومتابعة تطورات الشمول المالي، والاقتصاد غير الرسمي، وتحليل العلاقة بينهما في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢٠).

٧- حدود الدراسة:

عند تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي، ستقتصر الدراسة على تحليل دور الشمول المالي في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠).

٨- خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة الحالية إلى **ثلاثة محاور، المحور الأول:** الإطار النظري للشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي. **والمحور الثاني:** رصد واقع الشمول المالي وحالة الاقتصاد غير الرسمي في مصر ومؤشرات قياس كل منهما في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠). **والمحور الثالث** تحليل دور الشمول المالي في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال فترة الدراسة. وتختتم الدراسة بالنتائج والتوصيات.

٩- هيكل الدراسة:

المحور الأول : الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي (إطار نظري).
المحور الثاني: واقع الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في مصر في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠).
المحور الثالث : دور الشمول المالي في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي.
نتائج وتوصيات الدراسة.

المبحث الأول
الشمول المالي، والاقتصاد غير الرسمي (إطار نظري)

١ـ الشمول المالي (المفهوم، الأبعاد، ومؤشرات القياس) :

تمهيد:

يعد الشمول المالي هدفا مشتركا لدى عدد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية. وفي أعقاب الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، ازداد الاهتمام بالشمول المالي، وتمثل في التزام الحكومات المختلفة بتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات وتمكينهم من استخدامها والاستفادة منها بكفاءة وفاعلية، وذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.

أـ مفهوم الشمول المالي:

على الرغم من مرور عقد من الزمن على ظهور مفهوم الشمول المالي، وما حظي به من اهتمام، إلا أن الخلاف حول ماهيته، وأبعاده، ومكوناته ما زال قائما، وذلك على النحو التالي:

عرفه "بنك الكويت الدولي" بأنه "الهيكل المنظم الذي يمَكِّن جميع أفراد المجتمع من الحصول على خدمات مالية ومصرفية بجودة عالية وتكلفة مناسبة"(بنك الكويت الدولي ٢٠١٥، ص ٨). أما الأمم المتحدة فقد عرفته بأنه "توفير الخدمات المالية للطبقات الفقيرة بشكل دائم وبتكلفة ملائمة" وجاء تعريف كل من: مجموعة العشرين (G20) والتحالف الدولي للشمول المالي (AFI)، على أنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (Deutsche. B. & Philipp, G, 2017, P3).

وعرفته كلا من "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية في الوقت المناسب، وبالسعر الملائم وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدامها، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة للتوعية والتثقيف المالي، بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"(OECD, 2018, P 12) .

بـ ركائز الشمول المالي:

مما سبق تتضح أهم ركائز الشمول المالي في: بناء التعريف الرقمي وأنظمة التعرُّف على عميلك الإلكترونية لتبسيط الوصول إلى النظام المالي الرسمي، لإنها توفر أساسًا متينًا ليس فقط للتمويل، ولكن أيضًا لتطوير الاقتصاد الرقمي على نطاق أوسع. البنية التحتية للدفع الرقمي وأنظمة الدفع الإلكترونية المفتوحة، وهي الطريقة الأساسية لتسهيل التدفقات المالية الرقمية في الاقتصاد. تسهيل فتح الحسابات المصرفية، وتوفير خدمات مالية رسمية إلكترونيًا، مع الاهتمام ببرامج التثقيف المالي، تعد أساسًا للتحول المالي الرقمي وتعميق الشمول المالي. تصميم الأسواق والأنظمة المالية الرقمية، من خلال دعم تداول الأوراق المالية والمقاصة والتسوية والوظائف المالية الأخرى الأكثر تعقيدًا تصميم منتجات مالية رسمية تلائم محدودي الدخل والأنشطة الريفية، من خلال تطوير منتجات الائتمان (Alliance for Financial Inclusion AFI, 2018, PP 6-7). والشكل التالي يبين أهم ركائز الشمول المالي.

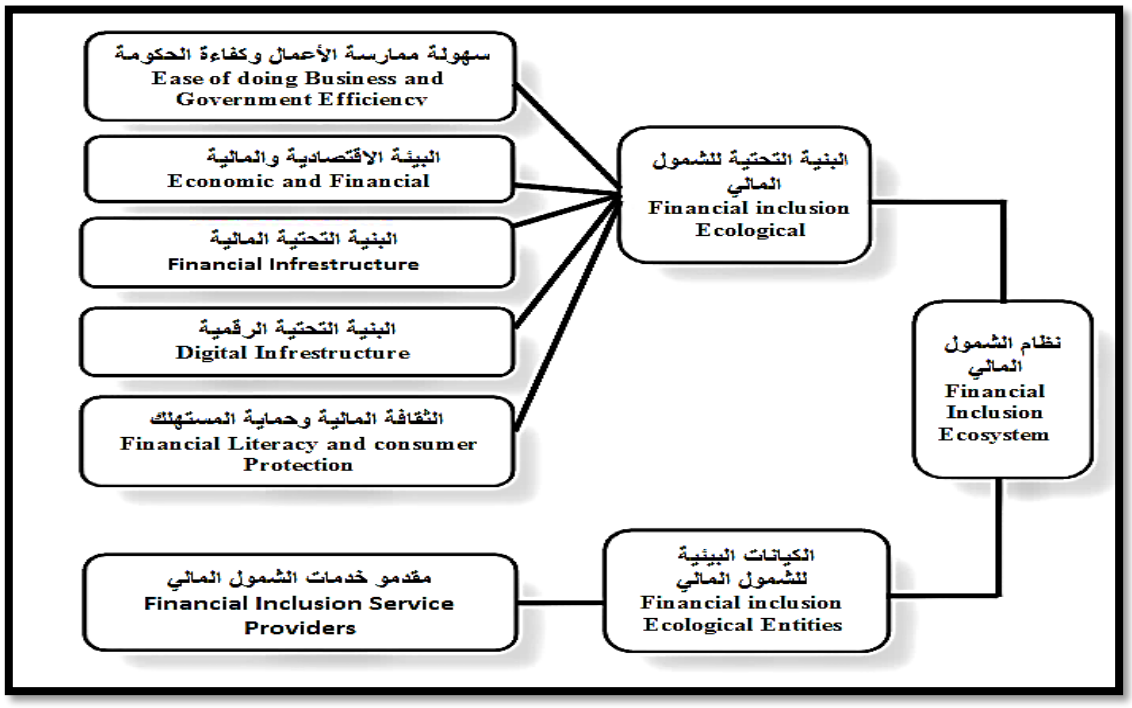

الشكل رقم (١)

ركائز الشمول المالي في مصر

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على تقرير بنك التنمية الأسيوية ٢٠١٩.

جـ أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي:

أقرت المؤسسات الدولية المعنية، ثلاث أبعاد رئيسية للشمول المالي، هي (وصول الخدمات المالية، واستخدامها وجودتها) (صندوق النقد العربي،٢٠١٧، ص ص٧-١١). ووفقًا لتوصيات مجموعة العشرين G20، قامت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي، Global Partnership for Financial Inclusion في قمة Los Cabos عام ٢٠١٢، بتطوير عدد من المؤشرات بهدف قياس تلك الأبعاد (GPFI, 2016, P14). وفي عام ٢٠١١ أنشأ البنك الدولي، قاعدة بيانات الشمول المالي العالمية Global Findex، وتم تحديثها في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، وتضمنت بيانات في١٤٩ دولة. وفي عام ٢٠١٩، أصدر صندوق النقد الدولي، نتائج مسح للوصول المالي، مركزا على القدرة المالية (George V & Lakshmi .V, 2018, P 4).. ويمكن تناول أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها على النحو التالي:

البعد الأول (الوصول إلى الخدمات المالية): ويشير هذا البعد إلى مدى سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، ويقاس من خلال (W.B, 2017, P22-P26) & (IMF, 2019, P17):

١/١ـ نقاط الخدمة الفعلية: ويمكن قياس نقاط الخدمة الفعلية من خلال: عدد الفروع لكل ١٠٠,٠٠٠ بالغ. وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠,٠٠٠ بالغ أو عدد الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كم مربع. وعدد نقاط البيع الطرفية لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة.

٢/١- حسابات الأموال الإلكترونية: ويقاس بعدد المدفوعات الإلكترونية للهاتف المحمول.

٣/١- التشغيل البيني لنقاط الخدمة: ويقاس من خلال: التشغيل البيني لأجهزة الصراف الآلي، وتأخذ القيمة (١) إذا كانت كل الشبكات مترابطة، وتأخذ القيمة **(صفر)** إذا لم تكن كل الشبكات مترابطة. التشغيل المتداخل لمحطات نقاط البيع: وتأخذ القيمة (١) إذا كانت جميع نقاط البيع الطرفية مترابطة وتأخذ القيمة **(صفر)** إذا لم تكن مترابطة.

البعد الثاني (استخدام الخدمات المالية): ويشير إلى الاستخدام الفعلي للخدمات المالية الرسمية، يقاس من خلال المؤشرات التالية (W.B, 2017, P8) & (IMF,2019, P13) :

١/٢- بالغون يمتلكون حساباً مصرفيا رسميًا: % من البالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية. وعدد المودعين لكل ١٠٠٠ بالغ أو عدد حسابات الإيداع لكل ١٠٠٠ بالغ.

٢/٢- تعامل الكبار مع خدمات الائتمان في المؤسسات الرسمية: % من البالغين الذين لديهم قرض واحد على الأقل مستحق من مؤسسة مالية منظمة. عدد المقترضين لكل ١٠٠٠ بالغ أو عدد القروض المستحقة لكل ١٠٠٠ بالغ.

٣/٢- تعامل الكبار مع خدمات التأمين: عدد حاملي بوليصة التأمين لكل ١٠٠٠ بالغ مفصولة بالتأمين على الحياة وعلى غير الحياة.

٤/٢-استخدام المعاملات بالهاتف المحمول : ٪ من البالغين الذين يستخدمون أجهزتهم المحمولة لإجراء عملية الدفع أو أي معاملات مالية.

٥/٢- ارتفاع وتيرة استخدام الحساب: % من البالغين ذوي الاستخدام العالي (أخذ أموال من حساب شخصي ٣ مرات أو أكثر في شهر واحد.

٧/٢- خدمات المدفوعات التحويلات: % من البالغين الذين يتلقون تحويلات محلية ودولية.

٨/٢- المؤسسات المصرفية الرسمية : عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع / عدد حسابات الودائع أو عدد ودائع الشركات الصغيرة والمتوسطة / عدد المودعين.

البعد الثالث (جودة الخدمات المالية): يتأثر هذا البعد بتكلفة الخدمة،ثقافة المستهلك، الشفافية، ثقة المستهلك. ويقاس من خلال (AFI,2016, PP 2-3) & (W.B, G.F,2017, P6-P 13) & (IMF, 2019, P 24) :

١/٣- درجة المعرفة المالية (محو الأمية المالية والقدرة على مواجهة نقص التمويل)، وتقاس من خلال (الإجابات الصحيحة على التساؤلات حول المفاهيم التالية: (التضخم، معدل الفائدة، الفائدة المركبة، الوهم المالي، تنويع المخاطر، الغرض الرئيسي من التأمين...إلخ).

٢/٣- السلوك المالي، ويقاس من خلال مصادر تمويل الطوارئ، مثل: الاقتراض من الأصدقاء/ الاقتراض من الأقارب/ العمل لفترات أكثر/ بيع الأصول/ استخدام المدخرات فقط/ قرض من نادي الادخار/ قرض من البنك/ لن تكون قادرا على الحصول على التمويل.

٣/٣- متطلبات الكشف والإفصاح، ويشتمل على مجموعة متنوعة من المتطلبات، منها: متطلبات اللغة العادية (المفهوم، حظر البنود المخفية)/ متطلبات اللغة المحلية/ نسق الإفصاح الموحد/ حقوق اللجوء والعمليات/ معدل الحصول على ائتمان (أساسي التكاليف + أسعار العمولات والرسوم والتأمين والضرائب.

٣/٤-حل النزاعات، وهو عبارة عن آليات رسمية لحل النزاعات الداخلية والخارجية، مثل: مؤشر آلية تسوية المنازعات الداخلية، يراعي: (التوقيت،السهولة، ومتطلبات إجراءات المعالجة)./ ومؤشر آلية تسوية المنازعات الخارجية، من خلال أسعار معقولة ووجود (وكالة إشرافية مالية).

٣/٥-تكلفة استخدام الخدمات المالية والمصرفية الرسمية، وتقاس من خلال: متوسط تكلفة فتح الحساب./متوسط تكلفة الاحتفاظ بالحساب (الرسوم السنوية) متوسط تكلفة التحويلات الائتمانية.

٣/٦-الحواجز، وهي معوقات وصول الخدمات المالية، وتقاس من خلال: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توفر ضمانات على قرضها البنكي الأخير (يعكس ضيق شروط الائتمان)./ الحصول على الائتمان/ المسافة إلى الحدود (يقيس الحواجز المعلوماتية في أسواق الائتمان).

٢ ـ الاقتصاد غير الرسمي (المفهوم ومؤشرات القياس):

أـ مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

هناك فرق شاسع بين الانشطة الاقتصادية غير الرسمية، والتي تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، وتمارس في العلن، وتستفيد من كل مرافق الدولة، (باعة جائلين – بقالات وورش غير مرخصة – دروس خصوصية – أعمال سباكة وصيانة .. إلخ)، وهذا الجزء تسعى الدولة إلى دمجه في الاقتصاد الرسمي، والاقتصاد الخفي أو اقتصاد الجريمة والذي يضم بين ثناياه (تجارة المخدرات – غش التجاري – سرقة – تزوير .. إلخ)، (سليمان، ٢٠٠٦، ص ١٣)، وهذا الجزء تسعى الدولة لمحاربته والقضاء عليه. والشكل التالي يبين دلالات ومسميات الاقتصاد الخفي.

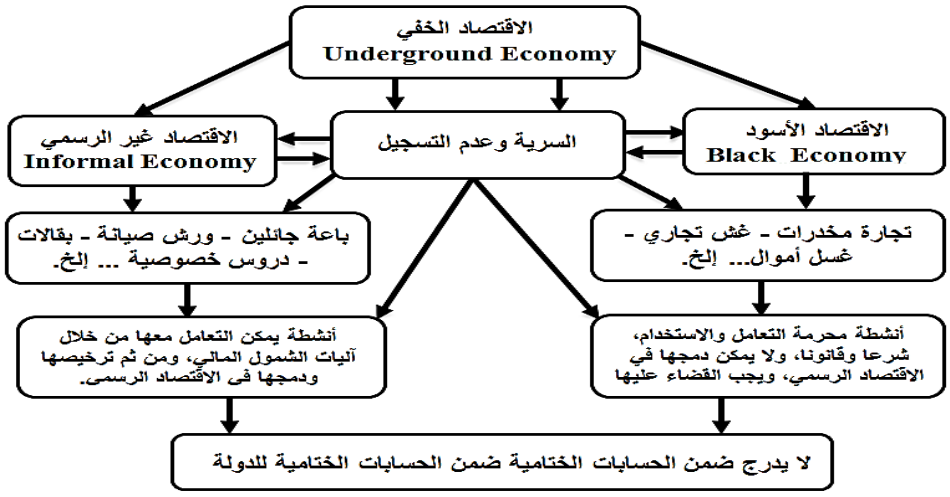

الشكل رقم (٢)

دلالات ومسميات الاقتصاد الخفي

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على دراسة حيان "اقتصاد الظل، سوريا، ٢٠٠٦.

ويتسم الاقتصاد غير الرسمي بعدم التجانس وتعدد الأوجه، فهو ويتألف من قطاعات وأسواق متشابكة، لذا وجد الباحثون صعوبة في التوصل إلى تعريف موحد ودقيق للسمة غير الرسمية. ويميل الباحثون وصانعو السياسات عادةً إلى التركيز على تعريف بناءً على الجانب الذي يهتمون بتحليله. فإذا تم التعامل مع السمة غير الرسمية من وجهة نظر الحماية الاجتماعية، فإنه يتم التركيز على التوظيف وبعض المتطلبات القانونية (أنظمة التقاعد أو الضمان الاجتماعي). أما إذا تم التركيز على الاعتبارات المالية، فإن التعريف ينصب على تسرب الإيرادات الضريبية المرتبطة بأنشطة الاقتصاد غير الرسمي. وإذا كان الهدف هو تقدير الناتج المحلي الإجمالي، فستكون هناك حاجة إلى تعريف أكثر شمولاً للسمة غير الرسمية. وتتمثل أهم تعريفات الاقتصاد غير الرسمي، فيما يلي (Subika Farazi , 2018, PP5-7):

عرفه (Leandro. M & F. Schneider, 2018, P12). على أنه "يتكون من الإنتاج القانوني القائم على السوق للسلع والخدمات التي يتم إخفاؤها عن السلطات العامة لتجنب دفع الضرائب، ومساهمات الضمان الاجتماعي، والوفاء بالالتزامات والمتطلبات القانونية ومعايير السوق".وجاء تعريف، (Del'Anno 2004,P11 واصفا أنشطة الاقتصاد غير الرسمي على "أنها تلك الأنشطة الاقتصادية والدخل المستمد منها الذي يتهرب من اللوائح الحكومية أو الضرائب أو المراقبة". أما (Loayza et al. 2009,P7)، فقد عرفا الاقتصاد غير الرسمي " بأنه مجموعة من الشركات والعمال والأنشطة التي تعمل خارج الأطر القانونية والتنظيمية" (إمام، ٢٠٢٠، ص١٥). وبناء على سبق، يمكن القول بأن أهم سمات الاقتصاد غير الرسمي، تتمثل فيما يلي:

- اقتصاد غير منظم، ويفضل التعامل النقدي. يتجنب المشاركون فيه عبء الضرائب واللوائح.
- المشاركون فيه غير مشمولين بالحماية والخدمات التي يوفرها القانون.
- منتجاته رديئة ولا يلتزم بمعايير الجودة، والتمويل ذاتي والإدارة والعمالة عائلية.
- له دور إيجابي في توفير فرص العمل والحد من معدل البطالة.

ب- مؤشرات قياس الاقتصاد غير الرسمي:

يمكن قياس حجمالاقتصاد غير الرسمي، من خلال الطرق التالية (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩،ص ص ٣٣- ٤٠) و(معهد التخطيط القومي، ٢٠١٧، ص٣٥):

- **طريقة المناهج المباشرة:** وتعتمد على الحصول على معلومات عن الاقتصاد غير الرسمي مباشرة من العاملين فيه، وتنقسم هذه الطريقة إلى: المسح بالعينة، وتدقيق الحسابات الضريبية.

- **طريقة المناهج غير المباشرة:** وتتضمن:(إحصاءات الحسابات القومية، إحصاءات القوى العاملة، منهج المعاملات، الطلب على النقود، المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء).

- **طريقة النماذج:** كدالة للمتغيرات المؤثرة فيه، كالعبء الضريبي، القواعد التنظيمية، ساعات العمل الرسمية، والبطالة. وتنظر هذه الطريقة في العديد من الأسباب والآثار في آن واحد.
- **مؤشر مكتب العمل الدولي ٢٠١٢ :** ويعتمد على نسبة المشروعات المرخصة، إلى إجمالي المشروعات العاملة في الدولة. (international labour office, 2012, pp 9-12)، وهو ما سوف تعتمد عليه الدراسة في قياس حجم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

٣- العلاقة بين الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي:

ينمو الاقتصاد غير الرسمي في ظل: ضعف النشاط الائتماني والتمويلي، ومحدودية التعامل المالي الرقمي، والتعقيدات الإدارية وتعد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مسئولة بدرجة كبيرة عن نمو وازدهار القطاع غير الرسمي، حيث تميل هذه المشروعات إلى التعامل النقدي كما أن تطبيق النظم الضريبية بالقوة على هذه المشروعات، يؤدي إلى إفلاس عدد كبير منها، أو التوجه نحو القطاع غير الرسمي، الذي يعمل في ظل التحايل على النظم الضريبية. ويساهم الشمول المالي في خفض حجم الاقتصاد غير الرسمي، من خلال، توفير الخدمات المالية لهذه المشروعات (Leandro .M. & Friedrich. S ., 2018, PP 6-8).

يعد الشمول المالي، خاصة المدفوعات الإلكترونية، من أهم الأدوات التي تضيق الخناق على الاقتصاد غير الرسمي. حيث تسعى الدول إلى تقديم العديد من الحوافز للشركات غير الرسمية، منها: الإعفاء من بعض الرسوم والمصروفات، وتسريع وتيرة استخلاص التراخيص وإجراءات التقنين. كما يقوم الشمول المالي بتوفير التمويل لتلك الشركات بفوائد منخفضة (Subika Farazi , 2018, P9). ونظرا لأن السمة البارزة للقطاع غير الرسمي، هي التعامل النقدي، حتى لا تظهر الدخول الحقيقة، فإن التحول المصرفي نحو الشمول المالي الرقمي يحد تعاملاته، وذلك من خلال: (الحوكمة المالية، القدرات التنظيمية، المعلومات الائتمانية، بيئة الأعمال) (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩، ص ٢٢).

كذلك يمكن للشمول المالي أن يكون فعالا في جذب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، من خلال الحوافز الإئتمانية، وربط إتاحة التمويل بالتسجيل أو الترخيص، بهدف تشجيع المشروعات الصغيرة غير الرسمية على الاعتماد على أسواق رأس المال والتكنولوجيا الحديثة. كذلك فإن لتحسين أنشطة الوساطة المالية تأثيرا إيجابيا كبيرا نمو الصناعات التي تمثل الشركات الصغيرة فيها حصة كبيرة (Ayyagari, Meghana, et al., 2016, PP 8-11).

كما يسهم الشمول المالي في دمج الاقتصاد غير الرسمي، من خلال إنشاء صناديق ضمان ائتمان المشروعات الصغيرة، لتشجيع تلك الأنشطة على التسجيل، بإعفاءها من الرسوم المستحقة، وتوفير قروض، وحدود ائتمانية للحصول على المواد الخام، والمساعدة في التطوير الإداري والريادي للشركات الصغيرة، بتقديم حوافز مالية للأعمال المبتكرة تضمنها الصناديق والتي تقدم خدماتها مجانا 2019, (IOL .PP32 - 34).

مما سبق يتضح أن الشمول المالي يمكن أن يسهم في دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، أو تخفيض حجمه، من خلال إتاحة خدمات الدفع والتحويل والتمويل والائتمان، للمشروعات التي تعمل تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي كبديل عن التعامل النقدي.

المبحث الثاني
واقع الشمول المالي، وحالة الاقتصاد غير الرسمي ومؤشرات قياس كل منهما في مصر في الفترة (٢٠٠٠– ٢٠٢٠)

تمهيد:

وفى إطار وضع أهداف ورؤية واضحة لإعداد وتصميم استراتيجية وطنية للشمول المالي -اعتمادا علي قياس مستوياته على جانبي العرض والطلب والذي سوف يساهم في وضع الأطر والسياسات الداعمة لتضمين المواطنين داخل المنظومة المالية الرسمية- بادر البنك المركزي المصري بإنشاء اللجنة العليا للشمول المالي بالبنك المركزي بمشاركة : وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الهيئة العامة للرقابة المالية، وزارة التضامن الاجتماعي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الشركة المصرية للاستعلام الائتماني، وبنك ناصر الاجتماعي (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١، ص١٢٧).

وقد اتخذت الهيئات التنظيمية الممثلة في وزارة المالية والبنك المركزي، خطوات عملية لتعزيز الشمول المالي واستهداف الشرائح المستبعدة, من خلال الأطر القانونية واللوائح التنظيمية، وخلق بيئة مواتية تعمل على حوكمة القطاع المالي لجعله أكثر ملاءمة لتلبية احتياجات العملاء ومستويات الدخول. وذلك لأن تحقيق الشمول المالي ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة هامة تساعد في علاج مشكلات البطالة والفقر، وترفع من مستوى الحماية الاجتماعية وتسهم في تحقيق البعد الإنساني (Abeer Rashdan and Noura Eissa, 2020, P125).

ويمكن عرض واقع الشمول المالي في مصر على النحو التالي:

١ – واقع الشمول المالي:

يمكن تفسير واقع الشمول المالي في مصر من خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز الشمول المالي، ونتائجها، والتي تتمثل فيما يلي:

- **قام البنك المركزي عام ٢٠١٦، بتهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية**، بهدف إتاحة التمويل وزيادة حجم الائتمان للشركات الصغيرة. مع إصدار تعريف موحد لتلك الشركات، كما سمح **للبنوك بخصم كامل قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة** الممنوحة بالجنيه المصري لتلك الشركات من نسبة الاحتياطي البالغة ١٤٪، بسعر عائد بسيط متناقص ٥٪، مع إيلاء عناية للمشروعات ذات الكثافة العمالية.

كذلك تم **إصدار بطاقات الدفع الوطنية "ميزة"**، وإلزام مقدمي الخدمة، بوقف إصدار كروت الشحن القابلة للخدش (Scratch Cards) فئة ٥٠ جنيهاً وما فوقها، وتشجيع استخدام المحافظ الإلكترونية (Sameh Elshall, 2020, PP26-28).

والشكل التالي يبين المؤشرات العامة للخدمات الإلكترونية وخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول.

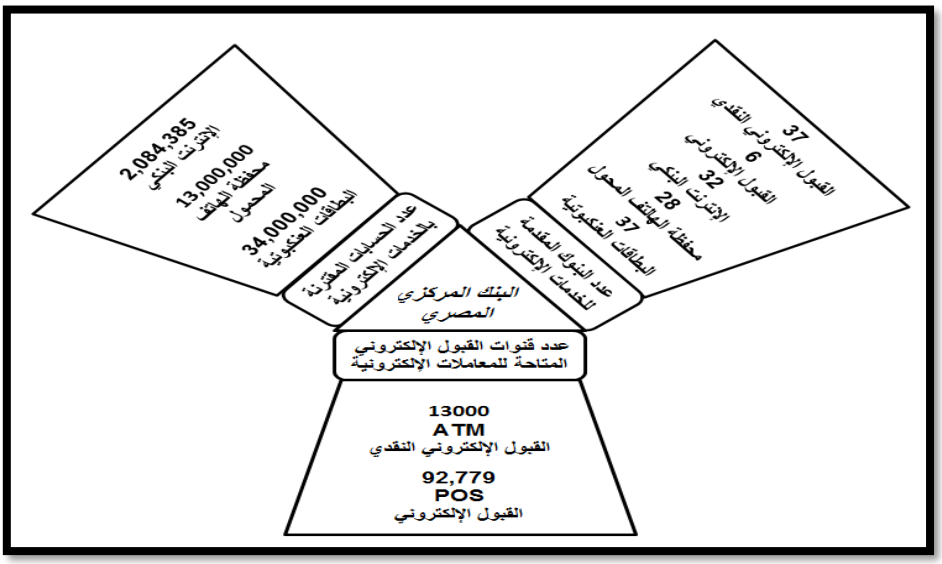

الشكل رقم (٣)

المؤشرات العامة للخدمات الإلكترونية وخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول.

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي المصري

٢- مؤشرات قياس الشمول المالي:

٢/١- مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية الرسمية في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠):

٢/١/١- عدد فروع البنوك التجارية (لكل ١٠٠ ألف بالغ)، والذي تراوح ما بين ٢,٦ و ٥,٤ فرعا في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، ويلاحظ ارتفاع عددها بداية من عام٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢٠، تماشيا مع توجه الدولة نحو التحول الرقمي وتحقيق الشمول المالي، كما يشير الشكل التالي:

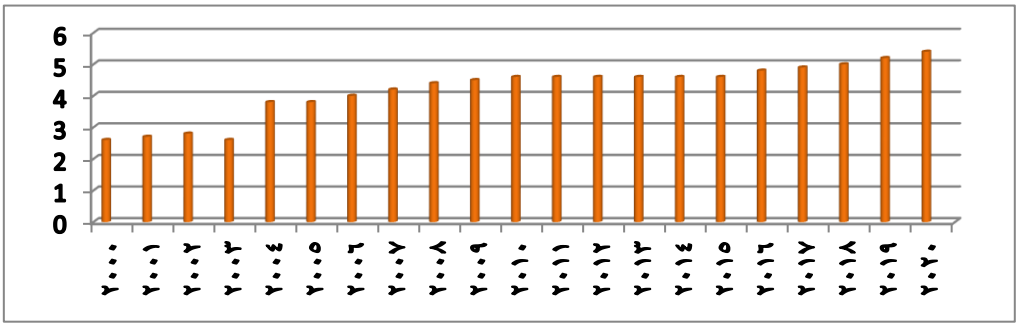

الشكل رقم (٤)

تطور عدد فروع البنوك التجارية (لكل ١٠٠٠٠٠بالغ) خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠٢٠)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي المصري، سنوات مختلفة

٢/١/٢- عدد أجهزة الصراف الآلي (لكل ١٠٠٠٠٠بالغ)، وقد ارتفع هذا العدد من ٢,٦ إلى ٢٣,٦ جهاز صراف آلي في الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠). ويلاحظ انخفاض العدد في بداية الفترة، ثم ارتفاعه في السنوات الثلاث السابقة على نهاية الفترة المذكورة، وهذا يعود إلى توجه الدولة نحو تعزيز دور الشمول المالي في نهاية تلك الفترة، كما يشير الشكل التالي:

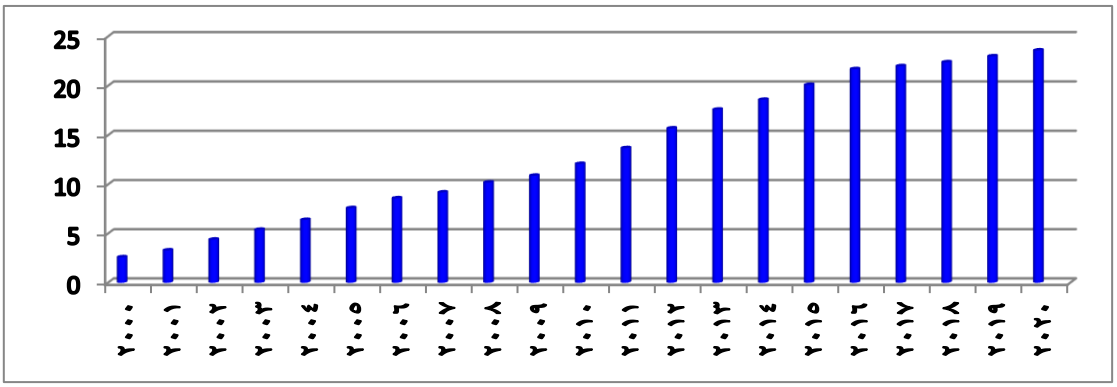

الشكل رقم (٥)

تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (لكل ١٠٠٠٠٠بالغ) خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢٠)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي المصري، سنوات مختلفة.

٢/٢- مؤشرات استخدام الخدمات المالية والمصرفية الرسمية في الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠):

١/٢/٢- حجم الادخار المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)، والذي ارتفع من ٨,١٪ عام٢٠١٢ إلى ١٠٪ عام ٢٠١٩، نتيجة السياسات التي انتهجها البنك المركزي لحشد المدخرات وتعزيز الشمول المالي. وفي عام ٢٠٢٠ تراجع حجم الادخار المحلي إلى ٦,٢ نتيجة الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على الاقتصاد المصري، كما يتضح من الشكل التالي:

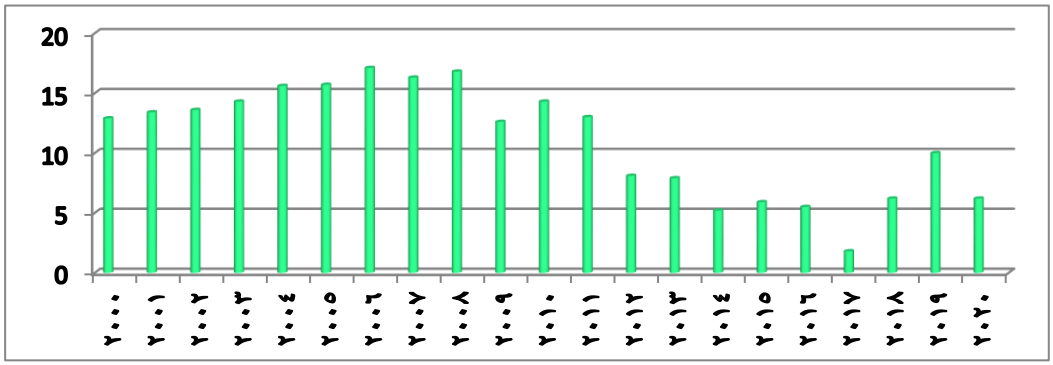

الشكل رقم (٦)

تطور حجم الادخار المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي) رخلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢٠)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي

٢/٢/٢- الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي).
والذي بلغ ٥٢٪ عام ٢٠٠٠، ثم تراجع إلى ٢٥,١٪ عام ٢٠١٤ وفي عام ٢٠٢٠ ارتفع إلى ٢٧,٣٪ نتيجة الجهود السابقة، كما يتضح من الشكل التالي:

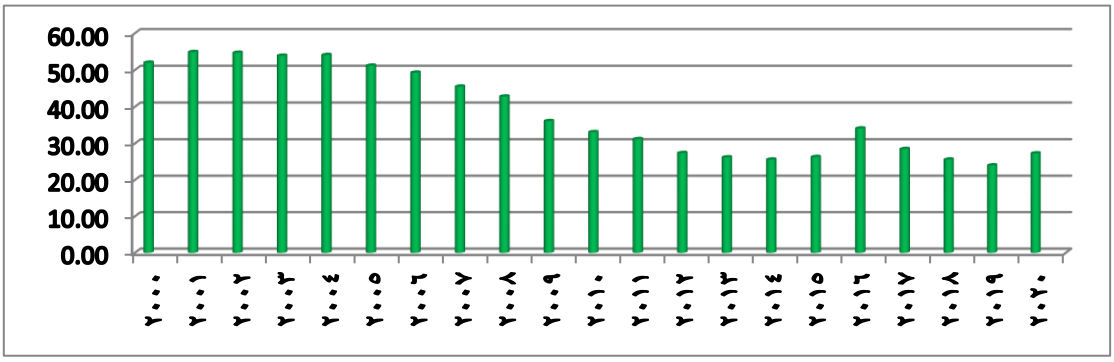

الشكل رقم (٧)

تطور الائتمان المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي

٣/٢/٢- تطور قيم النشاط التأميني على الأشخاص والممتلكات (بالمليار جنيه): ارتفعت قيمة النشاط التأميني على الأشخاص من ٣,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٩ إلى ٢٦,١ مليار جنيه عام ٢٠٢٠، كما ارتفعت قيمة النشاط التأميني على الممتلكات من ٥,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٩ إلى ٢٩,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٠، كما يتضح من الشكل التالي:

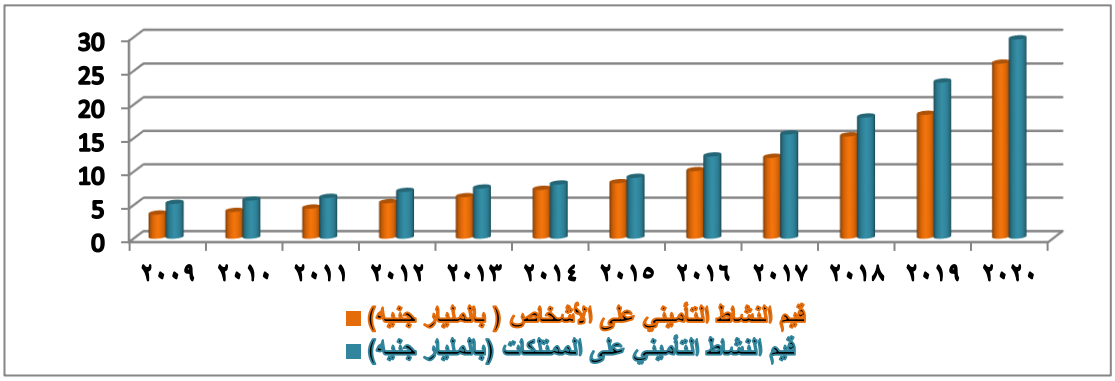

الشكل رقم (٨)

تطور النشاط التأميني (بالمليار جنيه) خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠٢٠)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية، كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٢٠، ص ٢٥.

٣/٢- مؤشرات جودة الخدمات المالية والمصرفية في الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠):

١/٣/٢- اشتراكات الهاتف المحمول (لكل ١٠٠ شخص)، ارتفع عدد هذا المؤشر من ١٨ مشترك عام ٢٠٠٠، إلى ١٠٦,٨ مشترك عام ٢٠١٧ ثم تراجع إلى ٩٤,٨ مشترك عام ٢٠٢٠، كما يتضح من الشكل التالي:

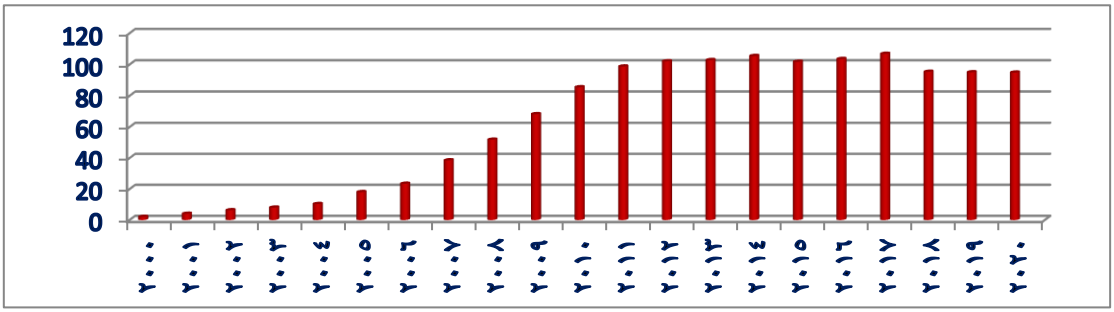

الشكل رقم (٩)

تطور اشتراكات الهاتف المحمول (لكل ١٠٠ شخص) خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠٢٠)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي

٢/٣/٢- مستخدمو الإنترنت (% من عدد السكان)، والذي ارتفع من ٠,٦٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٣٣,٩٪ عام ٢٠١٤، ثم وصل إلى ٦٥٪ في عام ٢٠٢٠، كما يوضح الشكل التالي:

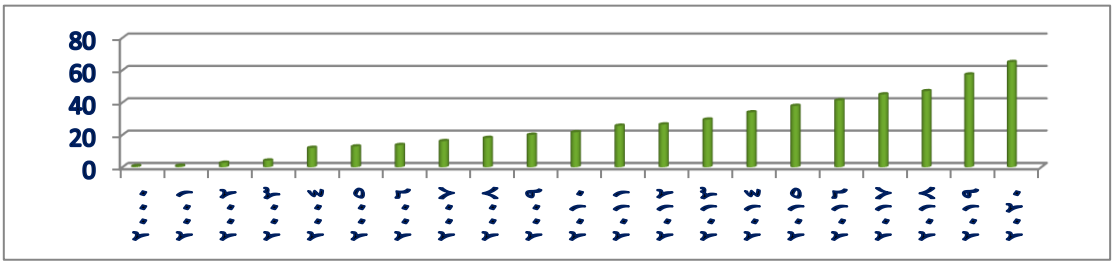

الشكل رقم (١٠)

تطور مستخدمو الإنترنت (% من السكان) خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً بيانات والمركز القومي المصري للاتصالات ٢٠٢٠

٣/٣/٢- استخدام المحافظ الإلكترونية عبر الهاتف المحمول، والذي بلغ نحو 13.5 مليون محفظة في عام ٢٠٢٠. كما بلغ حجم المعاملات المصرفية الشهرية من خلال هذه المحافظ نحو ٤,٨ مليون معاملة مصرفية. وكانت أكثر المعاملات المصرفية التي تمت عمليات السحب والإيداع، حيث بلغت نحو ٣٥٪ من حجم المعاملات، بينما بلغت التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول نحو ٣٣٪ من حجم المعاملات في عام ٢٠٢٠، كما يوضح الشكل التالي:

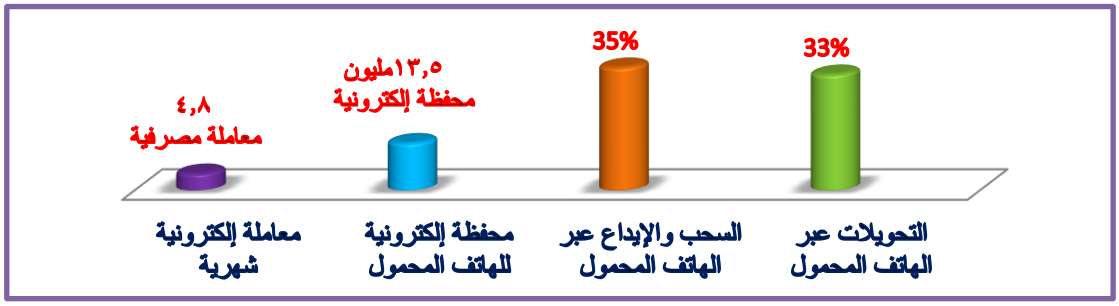

الشكل رقم (١١)

مؤشرات استخدام المحافظ الإلكترونية للهواتف المحمولة خلال عام ٢٠٢٠

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المجلس القومي المصري للاتصالات ٢٠٢٠

٤/٣/٢- عدد بطاقات الائتمان الصادرة من القطاع المصرفي، والذي ارتفع، من 7.1 مليون بطاقة عام ٢٠٠٩ إلى ٤,٨ مليون بطاقة في عام ٢٠١٨ ثم تراجع إلى ٣,٤ و ٣,٦ مليون بطاقة في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، بسبب تأثير جائحة كورونا.

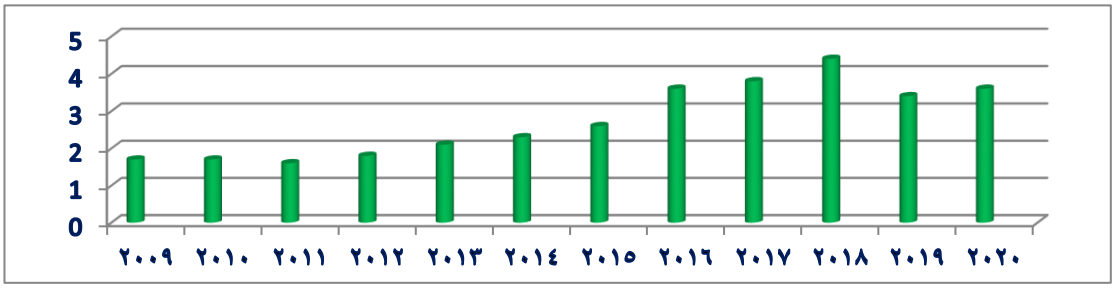

الشكل رقم (١٢)

تطور عدد بطاقات الائتمان الصادرة من القطاع المصرفي خلال الفترة (٢٠٠٩ -٢٠٢٠)

المصدر: إعداد الباحث أعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي

٣- حالة الاقتصادغير الرسمي:

يعمل بالاقتصاد غير الرسمي في مصر ما يقرب من 50% من العمالة غير الزراعية، و63 % من إجمالي المشتغلين في جميع القطاعات بما فيهم الزراع ويساهمون بما يوازي ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (Leandro Medina & Friedrich . SC, 2018, P12) .

١/٣- الأيد العاملة غير الرسمية: يعمل نحو 60.4 % من العمالة في القطاع غير الرسمي، أما بالنسبة للتوزيع المهني، فإن 41.2% منهم موظفين لدى الغير، و18.8% أصحاب أعمال، ٢٠,٥٪ يعملون لحسابهم الخاص، و19.5%، منهم يساهمون في أعمال أسرية. وبخصوص للتوزيع القطاعي، تأت الزراعة في المرتبة الأولى بنسبة ٤٤,٨٪ من إجمالي العمالة غير الرسمية، ثم الصناعة ٢٤,٦٪ (ورش الحدادة والنجارة ومصانع الأغذية الصغيرة، مصانع إعادة التدوير كالبلاستيك)، ثم الخدمات ٣٠,٦٪، (قطاع التشييد والبناء وتجارة التجزئة والمطاعم). أما التوزيع النوعي، فتتركز النساء في الأعمال المنزلية والزراعة دون أجر، وتنخفض نسبة صاحبات الأعمال مقارنة بالرجال (محمد، أحمد يحي، ٢٠٢١، ص ٢٤٠).

٢/٣- الأنشطة غير الرسمية: تشكل الأنشطة غير الرسمية ٩٠٪ المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تتسم بالهشاشة بسبب ضآلة حجم التمويل والتكنولوجيا الموجهةإليها. ووفقا للبنك الدولي هناك نحو20% فقط من المشروعات الصغيرة في مصر استطاعت أن تستمر. وتتخذ معاملات تلك الشركات أشكالا متعددة، بداية من اعتماد الشركات الرسمية على خدمات ومنتجات المشروعات غير الرسمية، ومرورا بقيام شركات رسمية بالتوظيف بشكل غير رسمي لتخفيض التكاليف، ووصولا إلى قيام شركات غير رسمية بالتصدير للخارج بشكل غير مباشر من خلال شركات رسمية أخرى (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٠، ص٦).

٣/٣- تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي (% من الناتج المحلي الإجمالي) : تراوح حجم الاقتصاد غير الرسمي (والذي يمثل نسبة من الاقتصاد الخفي) من ٢١,٤٣٪ إلى ١٩,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (٢٠٠٠ -٢٠٢٠) على أنه قد بلغ أقصاه في تلك الفترة عام ٢٠٠٥، حيث بلغ نحو ٢٥,٤٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما يتضح من الشكل التالي:

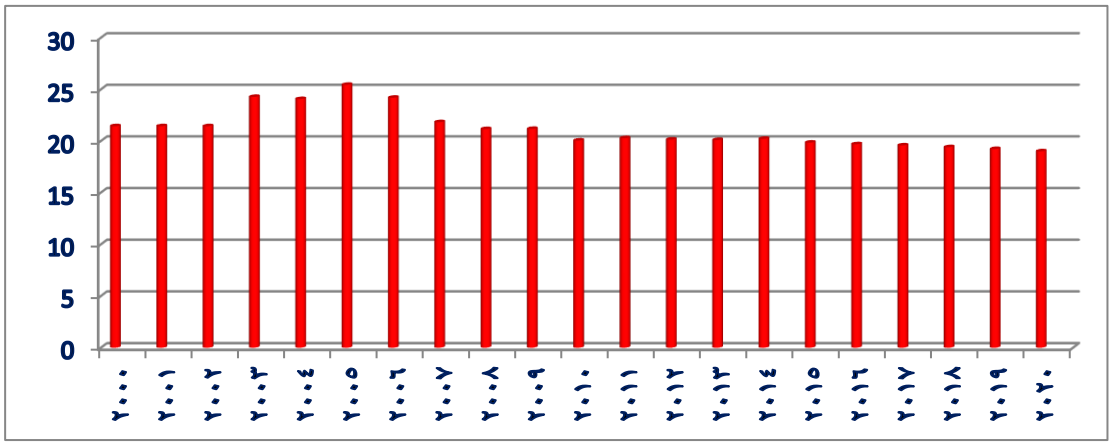

الشكل رقم (١٣)

تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات دراسة مجدي،٢٠١٧، وزارة التخطيط المصرية (٢٠١٨-٢٠٢٠).

المبحث الثالث

دور الشمول المالي في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي

تمهيد:

تعد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغير هي المسئولة بدرجة كبيرة عن نمو وازدهار القطاع غير الرسمي، بسبب ميلها -غالبا - إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، كما أن محاولة تطبيق النظم الضريبية بالقوة على تلك المشروعات يترتب عليه إفلاس عدد كبير منها، لأنها تعمل أصلاً في ظل عدم وجود ضرائب. ويؤدي تزايد أعداد تلك المشروعات التي لا تعتمد على النظم البنكية إلى زيادة الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي، حيث يصبح من السهل على هذه المشروعات التهرب من الضريبة كلما صغر حجم المشروع (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦، ص٤٧). ومما يعزز من صعوبة القضاء على الاقتصاد غير الرسمي أنه يؤدي مجموعة من الوظائف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئية التي لا يستطيع أن يؤديها القطاع الرسمي، مثل: أنشطة تجارة التجزئة، والخدمات، وصيانة السيارات، والحياكة وغيرها من المجالات. وكما أن للاقتصاد غير الرسمي آثار سلبية على إيرادات الدولة، فإن من آثاره الإيجابية توفير فرص عمل للعاطلين (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦، ص ٤٨).

ويتناول هذا المبحث دور الشمول المالي في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي، بالتركيز على: جهود الدولة من ناحية، ودور التكنولوجيا المالية والائتمان المحلي من ناحية أخرى، في تقليص حجم هذا الاقتصاد، وكذلك دور الشمول المالي في خفض معدل البطالة خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢٠)، وذلك على النحو التالي:

أولا – دور الشمول المالي في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي .

١- الجهود المصرية لتقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي، من خلال الشمول المالي.

قدم البنك المركزي مجموعة من المبادرات التي ساهمت في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، منها مبادرة دعم تمويل هذه المشروعات. وفى ديسمبر ٢٠١٥ ألغى البنك المركزي شرط وجود قوائم مالية، بهدف تشجيع المشروعات التي تعمل في ظل الاقتصاد غير الرسمي على الحصول على تراخيص مزاولة النشاط والإندماج فى الإقتصاد الرسمي للدولة (البنك المركزى المصرى، ٢٠١٥، ص ٩) .

كما تبنى البنك المركزي زيادة حجم التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال مبادرة ٥٪ لتمويل المنشآت الصغيرة، مع إعطاء أولوية للشركات والمنشآت الصناعية المنتجة للمكونات الوسيطة للصناعة لتحل محل الواردات، بالإضافة إلى الأنشطة ذات الكثافة العمالية، مع تفضيل المشروعات الرائدة والتي تستهدف التصدير. ومبادرة ٧٪ للتمويل متوسط وطويل الأجل حتى ١٠ سنوات لشراء آلات ومعدات وخطوط إنتاج للشركات والمنشآت المتوسطة العاملة في القطاع الصناعي والزراعي والطاقة المتجددة بحد أقصى ٤٠ مليون جنيه للعميل الواحد (البنك المركزى المصرى، ٢٠١٥، ص ١١).

كما أطلق البنك المركزي أيضا مبادرة ١٢٪ للتمويل قصير الأجل لرأس المال العامل للشركات. وتم إضافة التمويل الممنوح للجمعيات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر إلى نسبة ال ٢٠٪، التي تُلزِم البنوك بتخصيصها من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لتمويل الشركات الصغيرة. كذلك سمح البنك المركزي للبنوك بتمويل المنشآت التي تبلغ مبيعاتها ١٠ مليون جنيه بحد أقصى عامين دون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات، وذلك لإتاحة فترة كافية لتأهيلها تدريجيا لإعداد بيانات وقوائم مالية معتمدة (البنك المركزى المصرى، ٢٠١٧، ص ص ١١-١٢).

ولتشجيع المشروعات الصغيرة على الحصول على تراخيص مزاولة النشاط، قام البنك المركزي بطرح مبادرة رواد النيل، والتي اشتملت على: إنشاء مراكز خدمات تطوير الأعمال، بهدف خلق تواجد مجتمعي للبنك، يعمل كنواة ثابتة للمشروعات الصغيرة، مع انتقاء الأفكار الواعدة ورعايتها. كما أطلق مبادرة القافلة، لعقد اللقاءات والندوات والمحاضرات التي تبدأ من نقاط تواجد المبادرة، ثم تنتقل إلى المدارس والجامعات، ومراكز الشباب والرياضة، والغرف التجارية والمناطق الصناعية، مع تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية والصناعية بكل إقليم وفقا للمعلومات التي ستوفرها وزارة الصناعة والجهات الأخرى. وكذلك مبادرة من الفكرة إلى المنتج، بهدف تدريب الشركات، وتقديم الدعم الفني (البنك المركزى المصرى، ٢٠١٧، ص ص ١٤-١٥).

وفي هذا الصدد تم إطلاق تطبيقات إلكترونية (تعليمية- لعب تثقيفية) تُحاكى المراحل الحقيقية لتأسيس وإدارة المشروعات في حياة افتراضية عن طريق التعرض لمواقف مشابهة للواقع، مثل بيت التصميم، الذي تم إنشاؤه بجامعة النيل بتمويل من البنك المركزي وبنك مصر وتوفير كافة المتطلبات والتجهيزات الفنية والهندسية لتصميم النماذج الأولية لأصحاب الأفكار وتحويلها إلى منتجات وواقع ملموس لتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة في كل إقليم. كما تم تحديد المصانع المقامة فى صعيد مصر التى لها فرص كبيرة فى النمو عن طريق الخريطة الاستثمارية المُعدة من قبل وزارة التجارة والصناعة ليتم تذليل العقبات التى تواجهها، مع إطلاق قاعدة بيانات تشمل كافة البيانات المعلومات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمبادرات الداعمة وجعلها متاحة لكافة البنوك والهيئات المختصة (تقرير البنك المركزى المصرى، ٢٠١٩، ص ١٦).

وفي إجراء تكميلي، حدد البنك المركزي الجداول الزمنية لضخ ٢٠٠ مليار جنيه خلال السنوات (٢٠١٦ - ٢٠١٩)، تأسيسا على الموقف الفعلي لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ديسمبر ٢٠١٥، والشكل التالي يبين أهم محاور مبادرة رواد النيل.

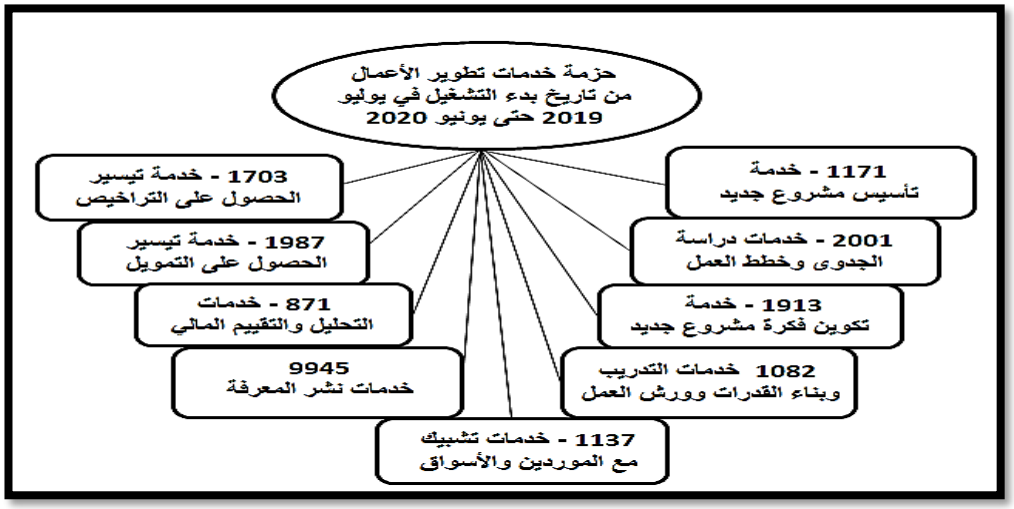

الشكل رقم (١٤)

أهم محاور مبادرة رواد النيل التي طرحها البنك المركزي المصري

المصدر: إعداد الباحث أعتماداً على بيانات مبادرة رواد النيل التي أطلقها البنك المركزي عام ٢٠١٩.

وللحفاظ على استمرارية عمل هذه الشركات دون تشكيل ضغوط على السيولة، فقد أصدر البنك المركزي تعليمات للبنوك - بعد انتهاء فترة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات- بالتعامل مع العملاء وفقا للتدفقات النقدية المستقبلية على أن تتماشي مع قدرتهم على السداد (البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢٠).

كما قامت السلطات التشريعية أيضا بتسهيل إجراءات الحصول على تراخيص مزاولة النشاط، من خلال القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧، والذي تميز بدمج جميع الجهات المسئولة عن التراخيص في هيئة التنمية الصناعية وحدها. ثم إصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية بهدف تشجيع أصحاب المشروعات العاملة فى القطاع غير الرسمى للدخول فى القطاع الرسمى والتمتع بكل الخدمات التمويلية والتسويقية والتدريبية الرسمية التى يوفرها القانون لهذه المشروعات (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير التنمية البشرية في مصر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٢١، ص ص ١٢٦ - ١٢٨).

٢- دور التكنولوجيا المالية، والائتمان المحلي في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢٠):

تظهر علاقة الشمول المالي بالاقتصاد غير الرسمي في أن الاقتصاد غير الرسمي من أهم خصائصه التعامل النقدي، وبالتالي يتناسب عكسيا مع الشمول المالي. ويسهم الشمول المالي في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي، من خلال التكنولوجيا المالية، والائتمان المحلي، حيث تسهم التكنولوجيا المالية في تقليل حجم الفساد المالي والتهرب الضريبي المصاحب للتعامل النقدي، كما تسهم التكنولوجيا المالية أيضا في سرعة توفير الائتمان اللازم لرواد الأعمال والمشروعات الصغيرة، حيث يؤدي عدم قدرة تلك الكيانات الصغيرة على الوصول إلى التسهيلات الائتمانية اللازمة لتشغيلها ولتلبية احتياجاتها (محمود، ٢٠٢٢، ص ٢٥٣).

وتركز الدراسة على اشتراكات الهاتف المحمول (لكل ١٠٠شخص) (أحد أهم قنوات الشمول المالي) للتعبير عن التكنولوجيا المالية، كما تركز الدراسة على الائتمان المحلي (كأحد أهم آليات الشمول المالي)، نظرا لأن الائتمان المحلي في أغلبه يكون موجها نحو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وله تأثير مباشر على تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي، وذلك كما يلي:

أ- دور التكنولوجيا المالية (١) (اشتراكات الهاتف المحمول لكل ١٠٠ شخص) في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي.

يتضح من الشكل رقم (١٥) أن تأثير اشتراكات الهاتف المحمول (لكل ١٠٠ شخص) على الاقتصاد غير الرسمي (% من الناتج المحلي الإجمالي) لم يكن له وجود في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، فعلى الرغم من أن نسبة اشتراكات الهاتف المحمول قد ارتفعت من ٢٪ عام ٢٠٠٠، إلى ٨٪ في عام ٢٠٠٣، فإن نسبة الاقتصاد غير الرسمي ظلت مرتفعة، حيث بلغت نحو ٢١,٤٪ عام ٢٠٠٠، لتصل إلى ٢٤,٣٪ عام ٢٠٠٣. وتفسير ذلك أن الهاتف المحمول لم يكن له دور في التعاملات المصرفية لعدم وجود المحافظ المالية المرتبطة به في تلك الفترة.

(١) - من أمثلة التكنولوجيا المالية في مصر، شركة فلوسي وتعمل في مجال الادخار وشركة " Money Fellows " البريطانية التي لها فروع في مصر وتعمل في مجال الإقراض والتمويل وشركة " Fowry " للدفع الإلكتروني، وشركة " Pay me" في مجال المدفوعات عبر الهاتف المحمول، والتي أدخلت في شراكة مع البنوك لاستخدام رخصتهم المصرفية في التداولات اليومية. كما قام البنك المركزي بإطلاق تطبيق فودافون كاش "Vodafone Cash" وتطبيق، و"Orange Money" وتطبيق "We Pay" التي تقدمها شركةWE ، والتي تمكن الأفراد من تحويل وإيداع وسحب الأموال عبر أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في مصر (تقرير وزارة الاتصالات المصرية، ٢٠٢٠).

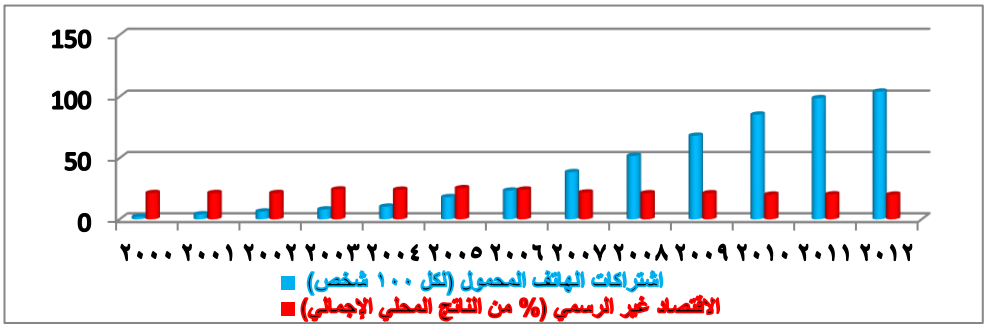

الشكل رقم (١٥)

تطور التكنولوجيا المالية (اشتراكات الهاتف المحمول لكل ١٠٠ شخص) وحجم الاقتصاد غير الرسمي (% من الناتج المحلي الإجمالي) في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٢)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي المصري، النشرات الإحصائية، سنوات مختلفة

ويلاحظ أنه في الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢) كان تأثير التكنولوجيا المالية على الاقتصاد غير الرسمي محدوداً للغاية. فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الاشتراكات في الهاتف المحمول من ٣٨,٥٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٤٪ عام ٢٠١٢، فإن نسبة الاقتصاد غير الرسمي قد تراجعت من ٢١,٨٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠,١٪ عام ٢٠١٢. وهذا التراجع الضئيل لا يعكس أثر الزيادة الكبيرة في نسبة الاشتراكات في الهاتف المحمول. ويرجع السبب في ذلك إلى أن التكنولوجيا المالية (اشتراكات الهاتف المحمول لكل ١٠٠ شخص)، لم تكن تستخدم في تسوية المعاملات المصرفية في ذلك الوقت، ولم تكن تستهدف تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي.

أما في الفترة (٢٠١٣- ٢٠٢٠) فقد بلغت نسبة اشتراكات الهاتف المحمول ١٠٥,٨٪ عام ٢٠١٣ في حين كانت نسبة الاقتصاد غير الرسمي ٢٠,١٪ في نفس العام. وفي عام ٢٠٢٠ ارتفعت نسبة اشتراكات الهاتف المحمول إلى ١١٢,٨٪ فتراجعت نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى ١٩٪ في نفس العام، كما يتضح من الشكل التالي:

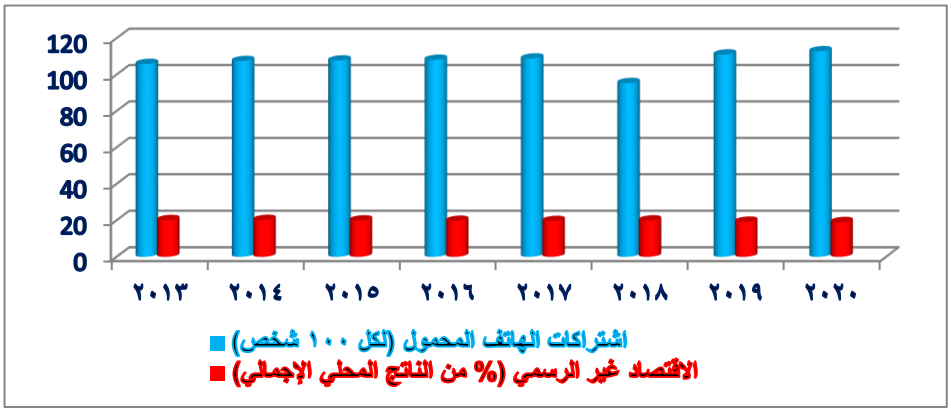

الشكل رقم (١٦)

تطور التكنولوجيا المالية (اشتراكات الهاتف المحمول لكل ١٠٠ شخص) وحجم الاقتصاد غير الرسمي (% من الناتج المحلي الإجمالي) في مصر خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٠)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي المصري، النشرات الإحصائية، سنوات مختلفة

ويرى الباحث أن الشمول المالي قد ساهم في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي، من خلال التكنولوجيا المالية معبرا عنها باشتراكات الهاتف المحمول (لكل ١٠٠ شخص)، حيث يلاحظ أن مؤشري التكنولوجيا المالية والاقتصاد غير الرسمي يسيران في اتجاه عكسي خلال الفترة الثانية من الدراسة، خاصة في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، وهي الفترة التي أولت فيها مصر جهودا خاصة للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر عبر التكنولوجيا المالية، تمثلت في إطلاق: عمليات التحويل **(P to P)** بين محافظ الهاتف المحمول وكافة الحسابات المصرفية بالبنوك، بهدف توفير خدمة تحويل لحظية سهلة وآمنة (البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٠، ص ٦٥).

كما أُلغيت كافة العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل من وإلى حسابات الهاتف المحمول حتى نهاية ٢٠٢٠. كذلك تم طرح خاصية الإقراض الرقمي عبر الهاتف المحمول، ليتيح التقييم الائتماني لصاحب المحفظة الالكترونية، ليتمكن من الحصول على قرض بشكل إلكتروني بالكامل وبصورة لحظية وعلى مدار الساعة عبر محفظته الالكترونية (البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٠، ص ٦٦).

ب – دور الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي.

يتضح من الشكل رقم (١٧) أن الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)، كان متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، ولم يكن له تأثير على الاقتصاد غير الرسمي (% من الناتج المحلي الإجمالي)، فعندما ارتفعت نسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من ٥٢٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٤,١٪ عام ٢٠٠٤، ارتفعت أيضا نسبة الاقتصاد غير الرسمي من ٢١,٤٪ عام ٢٠٠٠ إلى٢٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٤، وعندما تراجعت نسبة الائتمان المحلي من ٥١,٢٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٢٧,٤٪ عام ٢٠١٢، تراجعت معه أيضا نسبة الاقتصاد غير الرسمي من ٢٥,٤ عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠,١ عام ٢٠١٢.

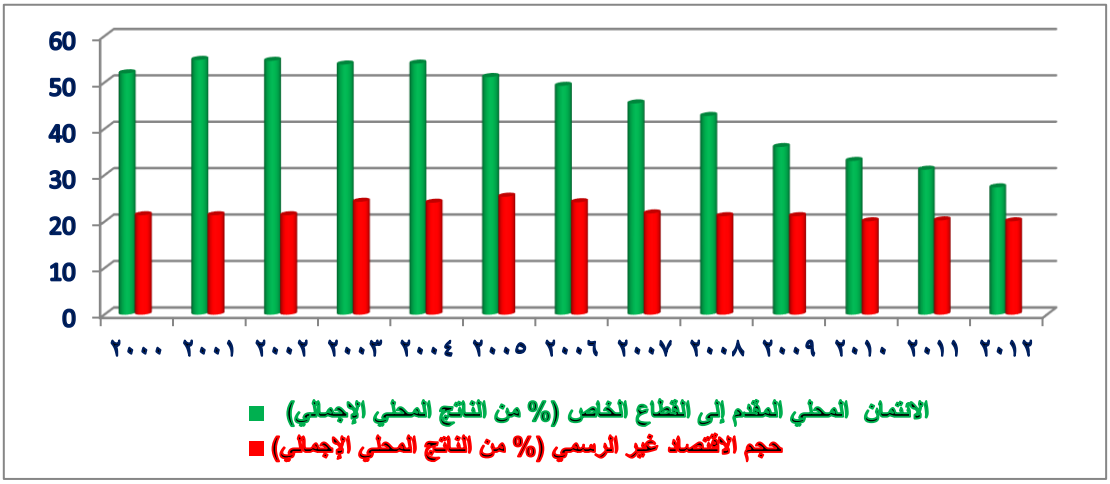

الشكل رقم (١٧)

تطور الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي) وحجم الاقتصاد غير الرسمي (% من الناتج المحلي الإجمالي) في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٢)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على دراسة منصور٢٠١٧، والنشرات الإحصائية للبنك المركزي، سنوات مختلفة

أما في الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٠) فقد ظهر تأثير الشمول المالي، من خلال الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من الناتج المحلي الاجمالي) واضحا على الاقتصاد غير الرسمي (% من الناتج المحلي الإجمالي)، فعندما ارتفعت نسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من ٢٦,٢٪ عام ٢٠١٣ إلى ٢٧,٣٪ عام ٢٠٢٠، تراجعت نسبة الاقتصاد غير الرسمي من ٢٠,١٪ عام ٢٠١٣ إلى ١٩٪ عام ٢٠٢٠، كما يتضح من الشكل التالي:

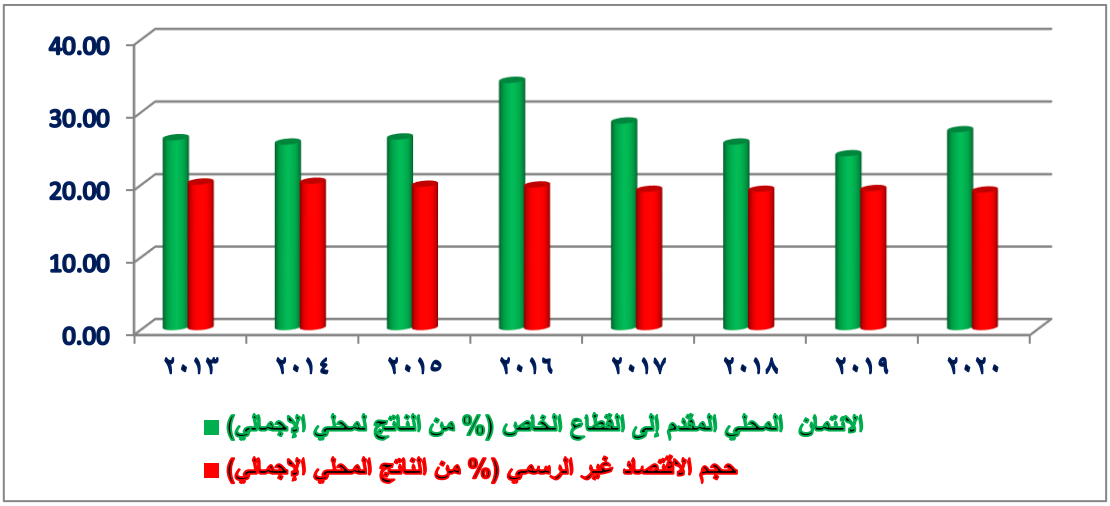

الشكل رقم (١٨)

تطور الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي) وحجم الاقتصاد غير الرسمي (% من الناتج المحلي الإجمالي) في مصر خلال الفترة (٢٠١٣- ٢٠٢٠)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على دراسة منصور٢٠١٧، وتقارير البنك المركزي، سنوات مختلفة.

ويرى الباحث أن الشمول المالي قد لعب دورا في تقليص حجم الاقتصادي غير الرسمي، من خلال آلية الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية فترة الدراسة، بالتزامن مع قيام البنك المركزي برفع النسبة المخصصة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من ٢٠٪ الي ٢٥٪ من حجم التسهيلات الائتمانية للبنك، وتخصيص ١٠٪- بحد ادني- من تلك المحفظة لهذه الشركات بنهاية عام ٢٠٢٢، مع ربط الحصول على الائتمان بالترخيص لهذه الشركات (البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢٠).

ولكن التراجع الذي حدث في حجم الاقتصاد غير الرسمي في نهاية فترة الدراسة يعد تراجعا طفيفا ولا يعكس حجم الجهود التي بذلت في هذا الشأن، نظرا لارتفاع حجم تعاملات هذا الاقتصاد وعدد منشآته وأسواقه وعدد العاملين فيه. كما أن تدني درجة التثقيف المالي، ومرونة التعامل النقدي وسهولة إجراءاتها وانخفاض متطلباتها، وعدم تغلغل الشمول المالي في المناطق الريفية والعشوائية، يجعل من الصعب تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في الأجل القصير (البكل، والحداد، ٢٠٢٢، ص ص١٦٩-١٧١).

نتائج وتوصيات الدراسة

١ـ نتائج الدراسة:

أ- تناولت الدراسة العلاقة بين الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي، ومدى مساهمة آليات الشمول المالي، ممثلا في قناة التكنولوجيا المالية، (التعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول، من خلال تطور اشتراكات الهواتف المحمولة) وآلية (الائتمان المحلي)، في تقليص حجم لاقتصاد غير الرسمي، وتوصل البحث إلى النتائج التالية:

ب-هناك علاقة عكسية بين الشمول المالي، ممثلا في (اشتراكات الهاتف المحمول) وحجم الاقتصاد غير الرسمي، فكلما زاد التعامل المصرفي عبر الهواتف المحمولة، انخفض حجم الاقتصاد غير الرسمي، وأثبتت الدراسة ذلك في الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٠).

جـ هناك علاقة عكسية بين الشمول المالي، ممثلا في الائتمان المحلي، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، حيث وجد أن جميع المؤشرات التي تمثل الائتمان المحلي، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، تسير في اتجاهات متعاكسة، في (٢٠١٧ -٢٠٢٠)، وهي الفترة التي أطلق فيها البنك المركزي مبادرات تستهدف المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

د- الشمول المالي يحد من التعاملات النقدية، التي هي من أهم سمات الاقتصاد غير الرسمي.

هـ يسهم الشمول المالي في دمج الاقتصاد غير الرسمي، من خلال ابتكار خدمات مالية تتناسب مع متطلبات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتذليل العقبات التي تحول دون الوصول لتلك الخدمات، سواء من ناحية التكلفة أو البعد الجغرافي، أو متطلبات فتح حساب.

٢ـ توصيات الدراسة:

١/٢- تقديم حسابات منخفضة الرسوم، وإعفاء بعض المودعين من متطلبات التوثيق، واستخدام تقنيات التمويل الرقمي، مع ربط الحصول على الخدمات المالية والمصرفية الرسمية، بالتسجيل.

٢/٢- البدء في إصلاح تشريعي يستهدف تعزيز الشمول المالي، من خلال تعزيز المدفوعات الإلكترونية، وزيادة نطاق محافظ الأجهزة المحمولة وتوسيع النطاق الجغرافي لتغطيتها .

٣/٢- ترقية البيانات الائتمانية للأفراد والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة المستبعدين، وحماية المستهلك، وتطبيق مباديء الشفافية والإفصاح والنزاهة المالية، يمكن أن يشجع على زيادة فاعلية الشمول المالي كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي.

٤/٢- تشكيل لجنة استشارية للشمول المالي، تمتد مهمتها إلى إصدار تراخيص بنكية جديدة، وتسهيل وصول القروض للقطاعت ذي الأولوية.

٦/٢- تعميم التعلم المالي المالي في المدارس والجامعات ضمن المناهج الدراسية الأساسية.

المراجع:

أولا – المراجع العربية:

١- إمام، فايزة حسين، (٢٠٢٠)، "طرق تقدير القطاع غير الرسمي فى جداول العرض والاستخدام"، الادارة العامة للحسابات القومية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٢- البنك المركزي المصري، (٢٠١٥)، التقرير السنوي للاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية، القاهرة .

٣- ــــــــــــــــــ، (٢٠١٧)، التقرير السنوي للاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية، القاهرة .

٤- ــــــــــــــــــ، (٢٠١٩)، التقرير السنوي للاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية، القاهرة .

٥- ــــــــــــــــــ، (٢٠٢٠)، التقرير السنوي للاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية، القاهرة .

٦- البكل، والحداد، (٢٠٢٢)، "الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر" مجلة كلية السياسة والاقتصاد – المجلد الخامس عشر - العدد الرابع عشر- ابريل.

٧- حيان سلمان، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية، سوريا، ٢٠٠٦م.

٨- صندوق النقد الدولي (٢٠١٩) "الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، الطبعة العربية، مكتبة صندوق النقد الدولي، واشنطن.

٩- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، (٢٠٢٠),"رأي في أزمة الاقتصاد غير الرسمي،ع ٧، القاهرة، يوليو.

١٠- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١.

١١- وزارة الاتصالات المصرية، (٢٠٢٠)، "التقرير الثاني للمركز القومي المصري لتنظيم الاتصالات، نوفمبر.

١٢- محمد، أحمد يحي، (٢٠٢١)، " دراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد المصري"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد ٢٢، العدد الثاني، أبريل.

١٣- محمود، رجب محمود، (٢٠٢٢)، "تفعيل دور الشمول المالي في التأثير علي حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وفقا لاستراتيجية التنمية ٢٠٣٠"، مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد (٥٩)، العدد الثالث، أبريل.

١٤- معهد التخطيط القومي، (٢٠١٧), "الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع، الرسمي في مصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٧٥)، أكتوبر.

ثانيا – المراجع الأجنبية:

1- Aker, J., R. Boumnijel, A. McClelland, and N. Tierney, 2013. "How Do Electronic Transfers Compare? Evidence from a Mobile Money Cash Transfer Experiment in Niger." Tufts University Working Paper .

2- 16-Abeer Rashdan and Noura Eissa, (2020), "The Determinants of Financial Inclusion in Egypt", International Journal of Financial Research, Vol. 11, No. 1

3- Alliance for Financial Inclusion (AFI), (2018), "OVERVIEW" ,Kuala Lumpur, Malaysia , SEPTEMBER. Ashenfelter: International Encyclopedia of Social and Behavioral Science, Elsevier.

4- Ayyagari, Meghana, Demiurgic -Knut, Asli, Maksimovic, Vojislav, (2016). "Small vs. Young firms across the world: contribution to employment, job

creation, and growth," Policy Research Working Paper Series 5631, The World Bank.

5- Dell'Anno, Roberto and Friedrich Schneider. 2004. "The Shadow Economy of Italy and other OECD Countries: What Do We Know?" Linz: University of Linz, Department of Economics. Discussion Paper.

6- Deutsche. B.,and Philipp. G ,(2017), "overview on the general development of financial inclusion as a major part of the G20 agenda", Germany Frankfurt.

7- George Varghese, Lakshmi Viswanathan, (2018),"Opportunities and Obstacles to Financial Inclusion",Institute for Financial Management and Research (IFMR), Sri City, Chittoor (Dist), India, July 23**.**

8- IMF,(2019),"Financial Development and Financial Inclusion", Ebene, Mauritius, November, October 28, - November 8. in Geneva on 6-8 December.

9- international labour office, (2012)," Measurement of the Informal Economy: ADDRESSING STATISTICAL CHALLENGES ", Geneva,

10- International Labour Organization, (IOL), (2019), "Indicator description: Unemployment rate: QUICK GUIDE ON INTERPRETING THE UNEMPLOYMENT RATE",Geneva.

11- Leandro Medina & Friedrich . SC , (2018),"Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?", IMF Working Paper No. (18/17), African Department, 24 January.

12- Loayza, Norman, Luis Serven and Naotaka Sugawara. 2009. "Informality in Latin America and the Caribbean." Policy Research Working Paper 4888, World Bank, Washington DC.

13- OECD (2018). Financial inclusion and consumer empowerment in Southeast Asia, Hanoi, Viet Nam on 3-4 October.

14- Sameh Elshall, (2020)," Digital Transformation & Financial Inclusion", Central Bank of Egypt, Payment systems and information technology sector. Science Publishing Company.

15- Subika Farazi ,(2018), "Informal Firms and Financial Inclusion: Status and Determinants", Development Economics Research Group and Financial and Private Sector Development, World Bank.

16- World Bank, (2017) " Financial Inclusion, Measuring the impact of Financial Inclusion" The Global World Bank Findex Washington, DC .

17- Wright, R., E. Tekin, V. Topalli, C. McClellan, T. Dickinson, and R. Rosenfeld, 2014. "Less Cash, Less Crime: Evidence from the Electronic Benefit Transfer Program." National Bureau of Economic Research. NBER Working Paper 1999.

Financial inclusion and its role in reducing the size of the informal economy in Egypt during the period (2000- 2020)

Mohamed Abdelmajeed; Dr. Hosny Mahran; Dr. Mohamed Basiouny and Dr. Mohamed Awaad

Abstract

The current study aimed to analyze the role played by financial inclusion - through its channels and mechanisms - on reducing the size of the informal economy in Egypt during the period (2000-2020). The study used the descriptive analysis method when monitoring and following up the developments of financial inclusion, the size of the informal economy, and analyzing the relationship between them in the Egyptian economy during the mentioned period. It was found that the Egyptian authorities (the Central Bank of Egypt) had launched several initiatives to enhance financial inclusion and activate its role, including: expanding ATM networks, adopting advanced payment and transfer systems (mobile banking), and instructing banks to stop issuing recharge cards. This has led to an improvement in indicators of financial inclusion, especially in the period from (2011-2020). The study found that the relationship between financial inclusion, represented by the financial technology channel (mobile phone subscriptions per 100 people), the mechanism of domestic credit provided to the private sector (% of GDP), and the size of the informal economy, is an inverse relationship. And that financial inclusion has contributed to reducing the size of the informal economy at the end of the study period. Financial technology has contributed to reducing the cash handling on which the informal economy depends, and domestic credit - which has been linked to licensing the activity as a condition for obtaining credit - has also contributed to reducing the activities of the informal economy in Egypt.